Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (3) September(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

مناقشات نواب المجلس النيابي حول القضايا الصحية والرعايا الاجتماعية في لبنان ١٩٥٢_١٩٧٥

م.م هيام علي صدام الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

Discussions of Parliamentarians on Health Issues and Social Welfare in Lebanon١٩٧٥-١٩٥٢

Asst. Heyam Ali Saddam
Al-Mustansiriya University, College of Arts, Department of History
heyamali@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

لقد أخذت القضايا الصحية والرعايا الاجتماعية اهتمام نواب المجلس النيابي اللبناني من حيث التخصيصات المالية والتشريعات القانونية، والقضاء على العديد من الامراض والأوبئة التي انتشرت بين الناس، ولفسح المجال أمام ذوي الدخل المحدود لتلقي العلاج في المستشفيات الحكومية ، ومعالجة مشكلة غلاء أسعار الأدوية ونقص الكادر الطبي من دكاترة وممرضين ونقص في المعدات والأجهزة الطبية، وبناء مستشفيات حكومية، وتوفير العلاج مجاناً للإمراض المزمنة، ونقص في التخصيصات المالية على الرغم من المطالبة بها كثيراً من نواب المجلس النيابي، وذلك لكي يتم النهوض بالواقع الصحي والاجتماعي و الوصول الى الارتقاء بهما في المجتمع اللبناني للوصول الى حداً ما الى مبدأ التكافل الاجتماعي وتحقيق العدل بين أبناء المجتمع وسوف نرى مداخلات نواب المجلس النيابي بهذا الخصوص ومدى فعالية طرحهم وتحقيقه أو عدمه على أرض الواقع.الكلمات المفتاحية :نواب، صحة، رعايا اجتماعية، مستشفى ، ضمان اجتماعي، مجلس نيابي.

Abstract

Health issues and social welfare have received the attention of the Lebanese Parliament members in terms of financial allocations and legal legislation, eliminating many diseases and epidemics that have spread among people, making room for those with limited income to receive treatment in government hospitals, and addressing the problem of The high prices of medicines, the shortage of medical staff, including doctors and nurses, the shortage of medical equipment and devices, the construction of government hospitals, the provision of free treatment for chronic diseases, and the shortage of financial allocations despite the many demands made by members of Parliament, in order to improve the health and social situation and reach To advance them in Lebanese society to reach, to some extent, the principle of social solidarity and achieve justice among members of society. We will see the interventions of the members of Parliament in this regard and the extent of the effectiveness of their proposal and its implementation or lack thereof on the ground.Keywords:Representatives, health, social welfare, hospital, social security, parliament.

المبحث الاول: الوضع الصحي :-

ناقش المجلس **موازنة وزارة الصحة لعام ١٩٥٢**في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٥٢ ، حيث افتتح النقاش النائب **روفايل لحود** مؤكداً عدم اعتراضه على **أرقام موازنة وزارة الصحة** ولكنه تساءل محتجاً عن أسباب عدم شمول منطقة **كسروان** بتخصيصات مالية من قبل الوزارة **وكأن سكانها لايمرضون أجسامهم مدرعة ضد الأمراض**على حد تعبيره ، مبيناً في الوقت نفسه بان وضعية محطات الهاتف المتردية **لاتسهل مهمة الاتصال بطبيب** وقت الحاجة ، موضحاً انه عرض الأمر على وزير الصحة [١] الذي بدوره أحاله على وزير المالية [٢] ، ورغم وعد الأخير "**بتخصيص اعتماد**" لذلك ، الا ان "**الموازنة جاءت خلوا من أي اعتماد**" خاص بـ "**كسروان**" ، لذا طالب الحكومة الاهتمام بها ، أمرا اضطر معه وزير الصحة للإجابة "**بان الأمر يتطلب إعادة تنظيم شامل لوزارة الصحة**" ، وحالة الموازنة لاتسمح حاليا بالتوسع وإحداث مثل هذه الإضافات [٣] وأثار النائب **حسين العبد الله** في الجلسة نفسها موضوع تفشي مرض "**التراخوما**" في الجنوب ، وفيما إذا كانت الحكومة قد وضعت

"**الاعتمادات الكافية لمكافحة المرض هذا**" مشيرا الى "**ان ٨٠ % من أهالي الجنوب مصابون به**" ، كما وتساءل النائب عن سبب عدم إتمام "**بناء مستشفى صيدا وتبنين**" ليتمكن الأهالي من المعالجة فيهما ، فرد وزير الصحة على التساؤلات تلك بالتأكيد على ايلاء الوزارة اهتمامها بالموضوع ووضعته ضمن برنامج النقطة الرابعة [٤] ، مع تأكيداته على أن إكمال بناء المستشفيين يتطلب منح الوزارة اعتمادات مالية كافية لهذا الغرض [٥] وسلط الأضواء النائب **الياس الخوري** في معرض مناقشته لموازنة وزارة الصحة على ظاهرة "**هجرة**" الأطباء والصيادلة من المناطق "**الريفية**" إلى "**المدن**" ، مما أدى وعلى حد

---

(١) جان ملحه ،المصدر السابق،ص٨٩.

(٢) جان ملحه ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، ص ١٣٢ .

(4) برنامج النقطة الرابعة : برنامج أمريكي للمساعدات الخارجية أطلقه عام ١٩٤٩ رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣) ، فانظمت إليه لبنان مستعينة بالخبراء الأمريكان ، ويهدف البرنامج الى تحسين حالة سكان الأرياف في المحافظات اللبنانية ، وتأمين مياه الشفة للقرى الصغيرة والمتوسطة ، وبناء المدارس وشق الطرق في القرى والأرياف ، مع توجيه النشء نحو التخصص والحرف المنتجة ، روجر باركنسن ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٦٠٧ ؛ عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، مج ١ ، ص ٥٢٤٣ .

(5) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، ص ١٣٢ .

تعبيره إلى وجود "**الكثير من القرى بلا أطباء**" مستهجنا عجز الوزارة في عدم تمكنها لوضع حد للظاهرة هذه ، مشددا على ضرورة "**إقناع الأطباء الجدد بالبقاء في القرى**" ومنحهم "**الحوافز**" المشجعة للبقاء حتى وان كانت بسيطة، وذهب النائب **سهيل شهاب** الى ابعد من ذلك فقد طالب الحكومة بـ "**سن القوانين**" الملزمة للأطباء الجدد "**بأداء خدمة في المناطق الريفية**" لمدة محددة [١]وطالب النائب **جورج زوين** وزارة الصحة ضرورة "**تعين مفتشين**" لمراقبة أطباء "**الأطباء**" و "**الصيادلة**" ، مشيرا إلى أن البعض منهم "**يتاجر بالأدوية** " خاصة في القرى ، أمرا اضطر معه وزير الصحة للتأكيد على "**إن الأطباء يخضعون لرقابة الإدارة المركزية**" في الوزارة ، موضحا ان الأدوية في المناطق تلك توزع بـ "**معرفة مختاريها**" كجهة مشرفة [٢]، وبين النائب **رشاد عازار** مايعنيه من أهمية فتح "**المستوصفات**" في بعض الاقضية ضاربا مثلا بقضاء "**جزين**" مبينا في الوقت ذاته ان تكلفة فتح المستوصف فيه لاتتعدى مبلغ الف ل.ل ، مشددا على ضرورة انجاز مطلبه [٣]لتؤكد على عدم جدوى فتح "**المستوصفات مالم تكن مجهزة تجهيزا فنيا حديثا**" وجاءت مداخلة النائب **هاشم الحسيني** مطالبا ان يتواجد فيها على الأقل طبيب طيلة أيام الأسبوع لمعاينة المرضى ، وليس "**حضوره للمستوصف مرة واحدة في الأسبوع**" ، مثيرا مسالة قلة "**رواتب الأطباء**" التي لم تتعد حسبما بين خمسين ل.ل ، وهو مبلغ زهيد لايتناسب ومهامه ، منوها الى ضرورة "**إقفال**" المستوصفات المفتقدة للكوادر الطبية والمستلزمات الصحية ، تفاعل العديد من النواب مع أراء ومداخلة النائب المذكور ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، أكد النائب **جورج زوين** "**ان المستوصفات هذه لا لزوم لها**" بوضعها المتردي هذا ، وأكد النائب **الياس الخوري** ان عدد المستوصفات في عموم لبنان فيها أربع أطباء فقط ، موضحا ان معظمها"**يديرها أطباء بدون مقابل**" عدا مبالغ تدفع لهم من قبل "**الجمعيات الخيرية**" و "**الصليب الأحمر**" وبين ان الأخذ بسياسة عامة لفتح المستوصفات أمر لايمكن التسليم به [٤] . حسم رئيس الوزراء عبد الله اليافي النقاش والمداخلات بإيضاحه عدم إمكانية الحكومة بزيادة عدد المستوصفات لما تحتاجه من كلف مالية إضافية لايمكن للحكومة ان توفرها ، ومن هذا المنطلق طالب النائب **جوزيف شادر** مقرر لجنة المال والموازنة لعام ١٩٥٢ المجلس النيابي بتبني قرار "**اللجنة**" الناص "**على عدم إنشاء مستوصفات جديدة مؤقتا**" ، لإعادة النظر بتنظيمها ، وإيجاد الأعداد الكافية من "**الأطباء**" وبصورة دائمة لعموم المناطق [٥] .

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢.

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ .

(٥) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢.كما أولى عدد من النواب اهتمامهم الخاص بإمكانيات المستشفيات ولاسيما الحكومية منها من حيث "**الأجهزة والمعدات**" الطبية والأدوية اللازمة ، مؤكدين إنها وجهة محدودي الدخل والفقراء من اللبنانيين ، وأكدوا على الحكومة ووزارة الصحة على وجه التخصيص ضرورة توجيه اهتمام خاص بتلك المستشفيات "**عدة**" و "**أدوية**" ، فقد طالب النائب **مارون كنعان** وزير الصحة بضرورة إجراء "**تفتيش**" دوري للمستشفيات والمستوصفات لسد حاجتها من الأجهزة والمستلزمات الطبية الناقصة ، معلنا تضامنه مع أي طلب خاص "**بزيادة الاعتمادات المالية**" المطلوبة لذلك ، ومن المنطلق ذاته طالب النائب **بشير العثمان** وزير الصحة "**بتوفير الأدوية**" في "**المستشفيات الحكومية**" والتي هي وعلى حد تعبيره "**الملجأ الأول للفقير**" ، كما وطالب الوزارة أيضا بإرسال المفارز الطبية للأقضية لرشها ومكافحة الملاريا فيها ، فأوضح وزير الصحة ان الدوائر المختصة بالملاريا تقوم باللازم [١]وجاءت مداخلة النائب **جان حرب** متناغمة تماما مع ماتقدم ، فعند مناقشة المجلس "**لموازنة وزارة الصحة عام ١٩٥٦**" في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٦ ، طالب زيادة عشرة أسرة في "**مشفى دوما**" بمنطقة البترون لمساعدة الفقراء فيها ، واذ كان ذلك العدد كبير فاقترح تخفيضه لسبعة أسرة في اقل تقدير [٢] طالب النائب **جان حرب** بجلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٠ الحكومة [٣] بتخصيص جزء من أسرة المستشفيات الخاصة لمرضى الحكومة ، وان تعامل تلك المستشفيات معاملة المستشفيات الخيرية ، عندها اكد رئيس الحكومة بان مشروع قرار يوجد بالصدد هذا وهو قيد الدرس في اللجان المختصة في المجلس [٤] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٥ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ .

(٣) حكومة رشيد كرامي ١٤ تشرين الاول ١٩٥٨-١٤ ايار ١٩٦٠.جان ملحه، المصدر السابق، ص ١٩٢ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي التاسع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠.

وأبدى عدد من النواب اهتمامهم بآلية توزيع التخصيصات والإعانات المالية على المستشفيات ، فقد استغل النائب **جبرائيل جرمانوس** مناقشة موازنة وزارة الصحة لعام ١٩٦١ بجلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٦١ ، فطالب وزير الصحة ان يجيبه بخصوص تلك الآليات ، مستوضحا إياه بخصوص "**مراعاة حاجة المناطق**" عند توزيعها ، فأجابه الوزير ان التخصصات تلك تشمل "**مستشفيات العاصمة**" و "**المناطق النائية**" حصراً، مشيرا في الوقت ذاته في إقدام وزارته بفتح عدد من المستشفيات بخمس مناطق مختلفة من البلاد وهي : جزين ، بيت الدين ، حمانا ، شحيم ، حلبا [١] أثارت إيضاحات وزير الصحة النائب **رينه معوض** متسائلا حول أسباب تقليص عدد المستشفيات من عشرة الى خمسة ، خاصة وان موازنة العام ١٩٦٠ أقرت اعتمادات مالية لبنائها، وعلى مايبدو ان الوزير لم يعقب على مداخلة واستفسار النائب المذكور [٢] ولم يألوا جهدا النواب في تسليط الأضواء على العديد من القضايا الماسة للجوانب الصحية، مستغلين فرصة مناقشة موازنة وزارة الصحة ، فقد أقدم النائب **نهاد بويز** بمناقشة موازنة العام ١٩٦١ في الجلسات ٢٣ – ٢٦ كانون الثاني العام نفسه على إثارة قضية "**غلاء أسعار الأدوية**" والآخذة بـ "**الارتفاع**" بصورة مستمرة كما أشار الى ذلك ، في الوقت الذي بين فيه النائب **سميح عسيران** ان افتقاد مدينة لها أهميتها مثل "**النبطية**" لمستوصف ، مشيرا الى ان عدد سكانها يربو على الثمانين الف نسمة ، وبذات الصدد استوضح النائب **شفيق مرتضى** عن أسباب عدم إتمام انجاز المستشفى الوحيد في منطقة بعلبك الهرمل ، والذي "**بوشر العمل فيه منذ خمس سنوات**" مؤكدا على "**محرومية**" المنطقة هذه من الوسائل الصحية الى درجة انها "**تفتقد لطبيب واحد**" ، متسائلا عن إجراءات الوزارة لمعالجة الخلل هذا [٣] وجاءت مداخلة النائب **معروف سعد** متناغمة مع ماذهب اليه النائبان سالفي الذكر في انتقاداته لوزارة الصحة ، مثيرا مسألة عدم مراعاتها للوضع الصحي العام بالمدينة "**القديمة في صيدا**" ، حيث يعيش وعلى حد تعبيره "**أربعة وعشرون الف نسمة**" من سكانها "**في بيوت لاترى النور بأقبية مظلمة لايدخلها الهواء النقي**" مما تسبب في استيطان "**البلدة هذه مرض التدرن الرئوي**" معلنا احتجاجه للإهمال هذا في الوقت الذي طالب فيه ضرورة "**إنشاء مستوصف**" خاص لمعالجة "**التدرن**" فيها ، محذرا من خطورة انتشاره في عموم البلاد ، وكرر الاهتمام بالوضع الصحي "**للمناطق النائية**" والقرى ، مؤكدا ان بعضها يفتقد لـ "**طبيب واحد**" ، مشددا على أهمية إنشاء مستوصفات فيها لمعالجة الحالات المستعجلة خاصة في منطقتي "**البقاع الغربي**" و "**راشيا**" [٤]

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠-١٩٦١.

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠-١٩٦١.

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠-١٩٦١.

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠-١٩٦١.

وعلى مايبدو ان "**ضعف الإمكانيات المالية**" لوزارة الصحة اللبنانية ، وماتمخضت عنه بالتالي من "**تداعي**" ملحوظ في بروز "**ظاهرة المطالب المناطقية**" ، من قبل النواب في الأعم الأغلب من مداخلاتهم ، فجات منصبة على المدينة هذه او المنطقة النائية تلك او الريف ذاك ، لذا لم تختلف مداخلة النائب **فارتكس شامليان** في إطارها العام عن مطالبات زملائه النواب آنفي الذكر ، فقط طالب وزير الصحة بضرورة بناء مستشفى في منطقة "**برج حمود**" [١] ، خاصة وان عدد سكانها "**يزيد على مائة وعشرون ألف نسمة**" كما بين [٢]أكد وزير الصحة في معرض رده على مطالب النواب ، ان توزيع المستشفيات على المناطق "**أمر خارج عن إراداته**" ، وبشان أطباء الاقضية بين أن هناك قائممقاميات لم يعين لها طبيب ولاممرضة ولاقابلة قانونية ، والوزارة بانتظار "**إقرار الموازنة**"حتى يبدأ "**بالتعين**" ، وأكد بشأن "**المستوصفات**" ان الوزارة تدرس "**فكرة تخصيص طبيب**" لكل مستوصف ، موضحا ان المستشفيات ممن لم يكمل العمل فيها عائد الى "**عوائق**" تتعلق بالتزامات وزارة أخرى معنية باستكمال البناء وتوفير المواد الأساسية ، مشيرا إلى أن مستشفى "**صيدا**" مرتهن إكماله بمصادقة الموازنة العامة ، كما ان الوزارة وعلى حد تعبيره عقدت العزم على فتح مستوصف في المدينة ذاتها ، مؤكدا ضرورة ان تسعى الوزارات المعنية الأخرى لفتح الطرقات وتوسيعها في المدينة القديمة فيها ، مؤكدا ان من ضمن "**خطة وزارته**" تأسيس "**مستوصف واحد**" لكل منطقة "**تحوي خمسة عشر قرية**" منوها الى تخصيص طبيب لها [٣] . وبين أيضا في الجلسة نفسها ، ان من جملة مايعيق عمل وزارة الصحة هو"**موضوع الطرقات**" ، مشيرا الى بعض المناطق في قرى لبنان لاتصلها "**الطرقات**"ولهذا وضعت الحكومة اعتماد "**بأربعة وثمانين مليون ل.ل**" لفتح طرقات قرى ليس فيها طرقات مبلطة ، موضحا ان "**عدد الوفيات** " في القرى التي "**لاتصلها**" الطرقات بنسبة ٢٥ % من القرى التي "**تصلها**" الطرقات ، وبشأن أسعار الأدوية بين ان ارتفاعها مرتبط بسعر استيرادها ، مؤكدا ان الوزارة ستضع "**دليل صيدلي**" تسعر فيه الأدوية المتداولة بهدف وضع حد للتلاعب بأسعار الدواء [٤] . ولما يشكله الدواء وأسعاره من مس مباشر لحياة المواطن اللبناني ، تساءل النائب **جان عزيز** عن سبب "**عدم قيام الحكومة بالنظر في مسألة خفض الرسوم الجمركية**" مطالبا إياها "**ببيع الدولار**" بأسعار مخفضة لمستوردي الأدوية ، موضحا أن الإجراءات هذه تشكل جزءا من حل مسألة "**ارتفاع أسعار الأدوية**" مقترحا ان تشرع الدولة بـ "**استيراد الأدوية ذات الأسعار المرتفعة**" ، عادا ذلك جزءا من مسؤولية الحكومة في تحقيق "**الضمان الاجتماعي**" للمواطن[٥] .

---

(١) منطقة برج حمود : تقع بلدية برج حمود في قضاء المتن ، احد أقضية محافظة جبل لبنان ، تبعد عن العاصمة بيروت حوالي ٤ كم ، وترتفع حوالي ٤٠ م عن مستوى سطح البحر ، وتمتد على مساحة تقدر بـ ٢.١٩ كم٢ .

www.localiban.org

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠-١٩٦١ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠-١٩٦١ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠-١٩٦١ .

(٥) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠-١٩٦١.

ولفت الأنظار النائب **نهـاد بويز** في الجلسة ذاتها الى قضية في غاية الأهمية الا وهي "**التلوث البيئي**" [١] ، وما يسببه من أضرار صحية على المجتمع ، مثيرا ظاهرة ما أسماه بـ "**غيوم المازوت**" في منطقتي "**ذوق مكايل**" و "**نهر الكلب**" في كسروان [٢] ، موضحا اضطرار العديد من الأهالي بسبب امتداداها الى ترك منازلهم ومزارعهم ، مشيرا الى ان "**الأهالي**" رفعوا دعاوى ضد وزارة الصحة كونها "**لم تعوضهم**" عن أي أضرار وفق تعويضات "**الضمان الاجتماعي**" ، القضية التي خصها النائب **جوزيف شادر** "**عضو لجنة المال والموازنة لعام ١٩٦٣**" [٣] ، في مداخلته ، مطالبا وزارة الصحة ان تضع مشروعا خاصا للضمان الصحي ، ينفذ على مراحل لمدة خمس سنوات ، كون "**الصحة هامة للجميع**" ، مؤكدا في الوقت نفسه ان لجنته قد وضعت "**تقريرا بشأن الضمان الاجتماعي**" شمل على "**المرض والأمومة**" و "**الأمراض المهنية والطوارئ**" وكلها تعالج "**مجانا تقريبا**" لمصلحة المستخدم والعامل في المرحلة الأولى ولمصلحة العامل الزراعي في المرحلة الثانية ، منوها الى ان "**المريض والفقير**" "**لايطاله قانون الضمان الاجتماعي**" ، طالبا الاهتمام بالفقير المعدم ممن لم يكن عاملا او مستخدما وفق شروط الضمان الاجتماعي [٤] . وأعرب النائب **بهيج تقي الدين** عن تساؤلاته حول أسباب "**انكماش الواقع الصحي**" في البلاد ، بالرغم من كون لبنان "**تشهد نهضة إصلاحية بكافة الميادين**" [٥] الا في الميدان الصحي وفق ما جاء بمداخلته ، مشددا على ضرورة الاهتمام بوزارة الصحة وموازنتها مع وزارة التربية "**الواجب ان**

تكونان في طليعة وزارات الدولة اللبنانية" من حيث الاهتمام والتخصيصات المالية ، منوها الى ان "**الصحة**" و "**الشؤون الاجتماعية**" فيهما نوعا من التكامل و "**الانسجام**" موصيا بدمجهما بـ وزارة واحدة ، تأخذ على عاتقها تحقيق مشروع "**الإصلاح الصحي**" ضمن "**خطة تمتد لسنوات**" في إطار الضمان الاجتـماعي ، معربا عن تضامنه مع ما ذهب اليه جوزيف شادر بالخصوص هذا[٦]

---

(١) التلوث البيئي : يقصد به الحالة القائمة في البيئة والناتجة عن التغييرات المستحدثة فيها والتي تؤثر على تركيب العناصر الحية (إنسان،حيوان،نبات)،والعناصر غير الحية (الهواء ، التربة،البحيرات ، البحار)نتيجة لوجود مواد او شوائب غازية او سائلة او صلبة ، قد تكون مواد حية او جامدة في الهواء او الماء او الغذاء ، تؤثر سلبا على سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات الحية على كوكب الأرض . خليف مصطفى غرايبة ، التلوث البيئي : مفهومه وأشكاله وكيفية التقليل من خطورته ، "مجلة الدراسات البيئية" ، (الأردن) ، حزيران ، ٢٠١٠ ، ج ٣ ، ص ١٢٢ .

(٢) ذوق مكايل : تقع بلدية ذوق مكايل في قضاء كسروان احد اقضية محافظة جبل لبنان، تبعد حوالي ١٤ كم عن العاصمة بيروت ، ترتفع حوالي ٧٠ م عن مستوى سطح البحر ، وتمتد على مساحة تقدر ٣.٠٨ كم٢،اما نهر الكلب فهو احد انهار لبنان ، يبلغ طوله حوالي ١٩ ميل (٣٠ كم) ، يفصل واديه قضاء كسروان عن قضاء المتن التابعان لمحافظة جبل لبنان ، ينبع النهر من الجهة الغربية للسلسلة الغربية لجبال لبنان وتصب مياهه في البحر الابيض المتوسط بالقرب من مدينة جونية شمال لبنان . www.shadialovely.com www.lebanon.ms

(٣) عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، مج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٣ ، ص ٣٢١-٣٢٣ .

(٥) إشارة الى النهج الإصلاحي ضمن حكومات عهد الرئيس فؤاد شهاب .

(٦) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٣.

بين وزير الصحة ما قامت به المستشفيات الحكومية او تلك "**المتعاقدة**" معها من المستشفيات الأهلية [١] بخصوص معالجة الحالات المرضية ، مشيرا وبلغة الأرقام الى إحصاءات سنة ١٩٦٣ ، حيث بين ان المستشفيات الحكومية عالجت حوالي ١٢١٠٠ حالة كان منها في فرع الجراحة ٨٥٢٤ حالة و ٧٧٥ مصابين بالسل ، و ٢٥٢٦ حالة ولادة ، اما حصيلة المستشفيات "**المتعاقد**" معها فكانت ٤٥١٦ في الطب الباطني ،و ٤١١٣ عمليات جراحية ، وعالجت ١٨٢٨ حالة للأطفال ، وقامت بـ ١٠٢٧ عملية ولادة ، ليكون مجموع ماقامت وزارة الصحة بتطبيبه في المستشفيات الحكومية والمتعاقدة ٢٥٠٠٠ حالة ، عدا "**المستشفيات الخاصة**" التي تدفع لها مساعدات تقدر سنويا بثلاثين الف ليرة ، مؤكدا ان الوزارة بعملها هذا قد قامت "**بتطبيب وعلاج نصف اللبنانيين**" حسب زعمه [٢] شكك النائب **منير ابو فاضل** فيما بينه وزير الصحة من أرقام "**بشأن الحالات المرضية المعالجة**" لعام ١٩٦٣ من قبل وزارة الصحة ، واصفا إياها بـ "**الأرقام الوهمية**" ، مطالبا إياه "**بذكر أسماء الأطباء المعالجين**" ، وبذات الصدد أعرب النائب **عبد الله المشنوق** عن "**استياءه**" إزاء الأرقام تلك ، وإذا ماصحت فإنها لاتشكل الا نسبة محدودة من سكان لبنان المقدر "**بمليونين**" نسمة [٣]اثار النائب **يعقوب الصراف** مشاكل الواقع الصحي في الأرياف اللبنانية ، وذلك في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٤ ، موضحا ان الحالة الصحية في الأرياف تكاد تكون معدومة ، اذ ان المستشفيات التي توجد في الأرياف تشكو من نقص الأطباء والتجهيزات والمعدات ، معطيا مثل لذلك بأرياف قضاء عكار ، الذي وضح النائب بأنه الوضع فيه ينطبق على كل مستوصف وقرية في الأرياف اللبنانية ، مؤكدا ان لكل مستوصف طبيب يأتي اليه مره في الاسبوع ويستمر عمله في اليوم ذلك مابين نصف ساعة او ساعة ، طالبا بتوجيه الرعاية والاهتمام للنهوض بالواقع الصحي في الأرياف [٤] . اشاد النائب **نهاد بويز** في جلسة ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥ المخصصة لمناقشة موازنة وزارة الصحة ، بمشروع الوزارة الخاص بتقديم "**الدعم المالي**" لأسعار الأدوية وبنسبة تتراوح مابين ١-١٧ % من ثمن استيرادها مؤكدا انه "**على جانب كبير من الأهمية**" لما له من اثر في "**مساعدات الطبقات الفقيرة**" في المجتمع اللبناني [٥].

---

(١) تساهم الحكومة اللبنانية بتكاليف العلاج للمواطنين اللبنانيين وفق قوانين "**الضمان الاجتماعي**" و "الصحي" .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ ، ص ٣٢٧-٣٢٨ .

(٤) عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، مج ١٢ ، ص ٦٨٦٦ .

(٥) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ .

أوضح مقرر لجنة المال والموازنة لعام ١٩٦٦ النائب **محمد صفي الدين** بجلسة ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦ ان الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة عام ١٩٦٦ تقارب نسبتها المئوية ٤ % من مجموع الموازنة ، موضحاً انها نسبة ضئيلة لا تؤمن الا القليل مما تحتاجه البلاد في حقل العناية الصحية ، وكان النائب **شهيد الخوري** قد بين بجلسة ١١ كانون الثاني العام ذاته ان المشكلة تكمن بعدم وجود الأطباء ، فالمستشفيات متوفرة كما ان التعاقد الزمني لعدد معين من الساعات في الاسبوع مع الأطباء هو حل غير فعال ، داعيا الوزارة الى التعاقد مع أطباء دائمين يعملون لمصلحة الدولة ولا يتعاطون أي مهنة خاصة او عمل خاص [١] وانتقد النائب **جوزف شادر** بجلسة ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٨ ، آليات "**التعاقد**" مع المستشفيات الخاصة ، ولاسيما "**نظام عملها**" ، مثيرا مسألة تحديد أيام بعينها لمعالجة "**الحالات الطارئة**" ، موضحا ان المستشفيات تلك "**ترفض**" القيام بمهامها العلاجية خارج "**الأيام المحددة**" الا بعد "**استيفاء ثمن العلاج**" وفق محدداتها مستهجنا ذلك ، وقد تضامن معه النائب **شارل سعد** طالبا من الحكومة اللبنانية القيام بإصدار أوامرها للمستشفيات المتعاقد معها بضرورة القيام بمهامها العلاجية لأولئك المرضى على ان تتكفل الدولة بدفع مبالغ العلاج ، ووفق تخصيصات مالية "**عادلة وقانونية**" تدفع لها [٢] ، وبذات الصدد بين النائب **ريمون اده** ان إجراءات "**الطوارئ**" خاصة بالعاصمة بيروت فقط ، متسائلا عن إجراءات وزارة الصحة إزاء الحوادث الواقعة خارج حدودها ، مطالبا الحكومة بضرورة بناء مستشفيات تقع عند "**مدن الشواطئ والبقاع**" للقيام وعلى حد تعبيره ، بواجبها إزاء "**حوادث الطوارئ**" اذا ماوقعت[٣]. بين وزير الصحة [٤] بان المستشفيات المتعاقدة مع الحكومة خصصت لها أيام لتنظيم العمل ، لان الحوادث تحتاج الى "**فرقة خاصة**" تكون على استعداد تام ليل نهار ولا يمكن لمشفى واحد القيام بهذا الأمر لما يكلف ذلك من "**مصاريف باهضة**" مؤكدا ان الوزارة أرسلت "**مرات عديدة مذكرات**" الى إدارات المستشفيات تلك تبلغها استقبال الحالات الطارئة ، منوها الى ان الحكومة قد عقدت العزم على دفع "**مبلغ معين مقطوع**" لتلك المستشفيات لمعالجة الحوادث الطارئة [٥]وأبدى النائب **البير مخيبر** اهتماما بـ "**كفاءة**" الأطباء المعالجين في "**المستشفيات الحكومية**" ، فقد حرص في مداخلته على ضرورة "**اختيارهم**" من أصحاب الشهادات العليا التخصصية ، داعيا الى عدم "**تعين الأطباء الأساتذة في الجامعات**" الا من الأطباء العاملين في المستشفيات الحكومية من ذوي الشهادات العليا ، مطالبا بتخصيص الأموال اللازمة في "**موازنة الصحة**" حافزا لدعم "**جراحة القلب**"، ودعا النائب **جان عزيز** متضامنا مع مابداه النائب المذكور في رصد التخصيصات المالية اللازمة "**للاستعانة بالخبراء**" والكفاءات المتخصصة في معالجة الأمراض "**المستوطنة**" او المتطلبة الى مهارات علمية عالية ، لافتا الأنظار الى معاناة سكان الجنوب اللبناني من تفشي مرض "**البلهارزيا**" بينهم [٦] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٨ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٨ .

(٤) نسيب البربير وزيرا للصحة في حكومة رشيد كرامي . جان ملحه ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٥) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ ، ص ٩١-٩٢ .

(٦) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ ، ص ٩٥-٩٧ .

وأثار في الجلسة نفسها كل من النواب : **فريد جبران** و **البير مخيبر** و **نهاد بويز** مشكلة "**أسعار الأدوية**" ، فقد بين الأول منهم ان "**دعم أسعار الأدوية**" حلا غير كافيا ، مطالبا ان "**يكون الدواء مجانا**" ، منوها ان دعواه هذه لا تنصب في إطار "**اشتراكي**" ، إنما هي شبيهه لما معمول به في دولة مثل "**بريطانيا ذات نظام رأسمالي**" ، الا إنها تكفل العلاج والدواء لمواطنيها مجاناً ، مقارنا الفارق بين عدد سكانها الذي يربو على الستين مليون نسمة حين ذاك وبين سكان لبنان ممن لم يتجاوز عددهم اثنين مليون نسمة ، في حين اقترح النائب **البير مخيبر** قيام وزارة الصحة بشراء الأدوية بـ "**المناقصة**" ، منوها ان العملية تؤدي الى "**خفض الأسعار بنسبة ٦٠ % من سعر الشراء**" حسب اعتقاده ، اما النائب **نهاد بويز** فقد أكد ان "**الحل**" يكمن في إتباع إحدى الآليتين في شراء الدواء ، اما ان تقوم وزارة الصحة بشرائه وبيعه بـ **أسعار مدعومة**" ، او توسع مجال "**سوق الأدوية**" بزيادة "**أعداد الصيدليات**" و "**منح تراخيص استيراد الأدوية**" ، مما يؤدي الى انخفاض أسعارها بسبب المنافسة التجارية [١] .

أوضح وزير الصحة في معرض رده على النواب أولئك ، ان الوزارة تخفض جميع أسعار الأدوية ، وإنما خفضت فقط أسعار أدوية "**الحميات المستعصية**" و "**أمراض الدم**" و "**أمراض الروماتيزم**" فقط ، مشيرا الى خفض أسعار "**مايقارب ألفي دواء**"، مبينا ان الوزارة وضعت "**لائحة بسعار الأدوية المخفضة**" ، مؤكدا استمرار "**الهيئة العليا للدواء**" ضمن تشكيلات وزارته في دراسة وفحص مستجدات الأدوية قبل إطلاقها في السوق

اللبنانية [٣] ، وجاءت مداخلة رئيس الوزراء رشيد كرامي منسجمة تماما مع مابداه النواب انفي الذكر بخصوص أسعار الأدوية ، ولعل من المفيد هنا ان نقتبس شيئا من مداخلته معبرا عن قناعات الحكومة بأهمية موضوع دعم الأدوية اذ جاء فيها مانصه :" إن الجميع متفق على ضرورة معالجة أسعار الأدوية بالوسائل الايجابية ، لأنه لا يجوز لسلعة ضرورية وأساسية ان تستمر معالجتها دون التقدم بصورة علمية ، بالرغم من الخطوات الايجابية التي قامت بها وزارة الصحة والتي أدت الى تخفيض أسعار الأدوية بنسب محترمة " [١٨٢] . وعلى ما يبدو ان مشكلات الواقع الصحي اللبناني استمرت ولم يحل معظمها حتى العام ١٩٧٦ ، فان مشكلة أسعار ونقص الأدوية ، وعدم إكمال بناء المشافي المطلوبة ، وقلة الأجهزة الصحية ، ونقص الأطباء وسواها من قضايا تكاد تكون "**مشاكل مستدامة**" ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، بين النائب **يعقوب الصراف** في جلسة ٢٤ شباط ١٩٦٩ ، ان العديد من المستشفيات تعاني من "**نقص الأدوية**" ، ضاربا مثل بمشفى طرابلس ، مطالبا وزارة الصحة الإسراع بإكمال "**مشروع الضمان الصحي**" ، لأنه وعلى حد تعبيره "**تتوقف عليه المصلحة الصحية**" للبلد [١٨٣] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٩ .

وانتقد في الجلسة نفسها النائب **حسن الرفاعي** مسألة التلكؤ بإنجاز بناء مستشفى بعلبك على الرغم مما رصد إليه من مبالغ ضمن موازنة وزارة الصحة ، في حين أشار النائب **جان عزيز** الى نقص الأدوية والمعدات الطبية في "**مستشفى الدامور**" في الشوف، مؤكداً ان "**طبيبا واحدا يعمل فيه ثلاث او أربع ساعات يوميا**" فقط، مطالباً من وزير الصحة "**تعين طبيباً مقيماً**" فيها لمعاينة الحالات الطارئة، وجاءت مداخلة النائب **علي ماضي** بخصوص افتقار "**مستشفى مرجعيون**" للأدوات والمعدات اللازمة، بسبب محدودية التخصيصات المالية له ،مطالبا الحكومة ايلاءه اهتماماً خاصاً كونه "**يقع في منطقة تشكو الحرمان**" على حد تعبيره، ولم تختلف مداخلتا النائبان **أنطوان سعادة** و **جورج سعادة** من حيث المضمون والمطالب عن النواب السابقين[١]تناول النائب **عبد المجيد الزين** موازنة وزارة الصحة بالبحث والدراسة في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٠ ، مشيرا الى ان وزارة الصحة في لبنان تعد صورة واضحة عن الإفلاس الذي تتخبط به الدولة ، مقارناً بين موازنتها في الولايات المتحدة الامريكية وبين لبنان ، اذ ان موازنتها في الولايات المتحدة الامريكية بلغت نسبتها من مجمل الموازنة العامة عام ١٩٦٩ حوالي ٢٥ % ، بينما بلغت نسبته في لبنان للعام ذاته ٣ % ، مشيرا الى ان معظم موانتها في لبنان تذهب هدرا ، ولو تم استغلال تلك الاموال بالشكل الصحيح لتمكنت هذه الوزارة على حد تعبير النائب من اداء قسط وافر من مخططاتها الصحية ، [٢] تعرض النائب **جورج سعادة** في الجلسة انفة الذكر الى بحث ودراسة مشاكل وتجاوزات وزارة الصحة ، مبتدأ بتطبيب المحتاجين الذي تتولاه المستشفيات الخاصة والحكومية ، في الوقت الذي خصت به الموازنة المستشفيات المتعاقدة بعشرة ملايين ل.ل ، وهو أكثر من نصف موازنة الوزارة ، وهو ميلغ كان من الممكن ان لا يستكثر على تلك المستشفيات لو قامت بواجبها على الوجه الاكمل ، واشار النائب المذكور ايضا الى عدد من المخالفات التي ترتكبها المستشفيات المتعاقدة وهي كما اوجزها كالتالي : عدم التصريح عن العدد الحقيقي للأيام التي يبقى فيها المريض في المستشفى ، عدم التصريح عن الاسرة الشاغرة ، عدم التقيد ببعض الشروط الخاصة والعامة المفروضة بموجب الاتفاقات المعقودة بين هذه المستشفيات ووزارة الصحة ، محاولة التملص من استقبال مرضى الوزارة في الأيام المخصصة لحالات الطوارئ ، إدخال مرضى عاديين في الايام المخصصة للطوارئ ، داعيا في الوقت ذاته وزارة الصحة الى اتخاذ مايلزم من عقوبات بحق المخالف من تلك المستشفيات [٣]وكان موضوع الضمان الصحي حاضراً ضمن مناقشات موازنة عام ١٩٧١ ، فقد بحثه النائب **جوزف مغبغب** في جلسة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧١ ، مشيرا الى أن الضمان الصحي بالشكل المعمول به يكرس التناقض ويوضح الظلم الذي يتعرض له الفلاحون والمزارعون والمهنيون واصحاب الحرف وصغار التجار ،موضحاً الى انه "**امتياز للطبقات المنظمة التي نالت ما تبتغيه ، سواء اكانوا موظفين ام نقابات**" ، داعياً الى ان يغطي الضمان الفئات الاكثر حرماناً واستحقاقاً ، داعيا المجلس الى تخصيص جلسات خاصة لدراسة قضية الضمان الصحي [٤] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٩ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٧٠ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٧٠.

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٧١ .

في حين بلغت تخصيصات وزارة الصحة من الضعف درجة عجزت معها الوزارة في العام نفسه من دفع رواتب جزءاً حيوياً من أطباء وموظفي الوزارة مدة "**تسعة أشهر**" ، مما كان مثار "**استهجان**" و "**انتقاد**" عدد من نواب المجلس النيـــابي في جلسة نيسان عام ١٩٧١[١] ولما تعنيه قضية صحة المواطن اللبناني من أهمية لدى نواب المجلس النيابي اللبناني ، وسعيهم في سبيل توفير الدواء لمن يحتاجه منهم ، فقد طالب النائب **كمال جـنبلاط** في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣ وزير الصحة [٢] بإنشاء "**دائرة مستقلة لاستيراد الأدوية**" ، وذلك من اجل ان يصل الدواء للمريض بسعر معقول ، لان سعر الدواء على ما هو عليه يباع للمريض بأكثر بعشر مرات او عشرين مرة من سعره الحقيقي ، وهو بذلك على حد تعبير النائب "**يستحكم رقاب المرضى**" ، في الوقت الذي يزداد فيه المرضى بنسبة متصاعدة مع زيادة عدد الأطباء [٣] ، وفي جلسة ٦ شباط ١٩٧٣ طالب النائب **منير ابو فاضل** وزير الصحة بتوجيه الرعاية والاهتمام الى مستشفى بعبدا الذي يفتقد الى ابسط الخدمات التي يجب توافرها فيه لضمان سير العمل بصورة صحيحة ومضبوطة ، مشيرا الى ان المستشفى المذكور يفتقد الى المياه التي تنقطع عنه لأيام متواصلة ، كما وطالب ايضا بتوفير التخصيصات المالية اللازمة لإكمال مستشفى شحاريا الذي يلزمه مائة الف ليرة لتكملة الجناح الأخير فيه[٤]. وحرصاً على تقديم افضل الخدمات الصحية للمواطن اللبناني ، فقد اهتم نواب المجلس بموازنة وزارة الصحة وتخصيصاتها للعام ١٩٧٣ ، اذ بين النائب **عبد المجيد الرافعي** في الجلسة المذكورة اعلاه ان الجزء الرئيسي من موازنة الوزارة هذه خصص للنفقات العامة ذات الطابع الآني والظرفي ، في حين انخفض ما خصص للتجهيزات الطويلة المدى بنسبة ١٥,٢٠ ، وبقت كثير من المشاريع لاسيما مستشفى طرابلس دون أي اعتمادات ، في الوقت الذي تذهب فيه حوالي اثني عشر مليون ليرة من موازنة الوزارة الى المستشفيات والمؤسسات الخاصة كنفقات ومساعدات اجتماعية ، ما يعني ان اكثر من ربع موازنتها يذهب لتلك المؤسسات ، موجهاً سؤاله للحكومة فيما اذا كان بالإمكان ان تفرض على تلك المستشفيات والمؤسسات الخاصة ضريبة بحيث تخصص لعدة سنوات عدد من الاسرة والخدمات المجانية الطبية الى الحكومة ، مشيراً الى انه شيء ليس بالكثير مقارنة مع الارباح الكبيرة التي يجنيها اصحابها ، كما وبين النائب نفسه الى ان الكثير من مناطق محافظة الشمال لاسيما قضاء عكار والعديد من قرى المحافظات الاخرى لاتزال محرومة من ابسط خدمات الرعاية الصحية ، اذ ان اقرب مستوصف اليهم او اقرب ممرض يبعد عشرات الكيلومترات [٥] تدارس النائب **شفيق بدر** موازنة وزارة الصحة بالبحث والمناقشة في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٧ شباط ١٩٧٣ ، موضحاً ان لبنان يتطلع الى شمول علمي يتمكن بموجبه من حل مشاكله الصحية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية كوحدة متشابكة الجذور ، مشيراً الى ان النمو السكاني وتطور البلاد الحضاري يتطلبان امكانيات مادية تتصاعد عاما بعد عام ، بالشكل الذي تعجز معه الدولة على تأمينها دفعة واحدة ، الامر الذي يولد المشكلات ، والتي تعد المشكلة الصحية في لبنان واحدة منها ، مبينا انه مع زيادة موازنة وزارة الصحة بالشكل الذي يسمح بتعزيز مراكز الاسعاف على الطرق وانشاء المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق الريفية المحرومة، سائلاً وزير الصحة فيما اذا كان يوجد لدى وزارته مخطط صحي واضح الاهداف لا مبني على دراسات موضوعية تحدد حاجات لبنان للمشاريع الصحية لان الوضع يشـير الى

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٧١ ، ص ٢٢٧-٢٢٩ .

(٢) نزيه البزري وزيرا للصحة في حكومة صائب سلام ٢٧ ايار ١٩٧٢-٢٥ نيسان ١٩٧٣ . جان ملحه ، المصدر السابق ، ص ٣١١ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٧٣ ، ص ٤٦ .

(٤) الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٣ ، ص ٧٨ .

(٥) الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٣ ، ص ٩٥-٩٦ .

وجود نقص كبير في طرق الرعاية الصحية في جميع محافظات البلاد ، كما يوجد نقص في عدد الأطباء والمراقبين الصحيين والممرضات ، اذ توجد عشرات القرى المحرومة لطبيب واحد ، مطالباً من الحكومة ان تبدي القضية هذه اهتمامها ولاسيما في المناطق الريفية [١] وفي الجلسة المذكورة بين النائب **عبد اللطيف الزين** ان اهتمامات الحكومة تتركز حول العاصمة بيروت فيما يخص انشاء المستشفيات وباقي المؤسسات الصحية ، في الوقت الذي تشكو فيه باقي مناطق البلاد من الحرمان بالخصوص هذا ، اذ ان مجلس الوزراء اتخذ قرارا بإنشاء مستشفى في العاصمة ، في الوقت الذي تشكو فيه مدينة النبطية من قلة المؤسسات الصحية ، طالبا بتوجيه الرعاية والاهتمام بالمناطق المحرومة [٢] .

ولضمان سير العمل في وزارة الصحة بالشكل الكامل ، بين النائب **فريد سرحال** أهمية ان يكون العمل فيها مبنيا على أسس علمية صريحة وفق دراسة واضحة قائمة على تخطيط صحي مدروس يتطلع الى حاجات البلاد على المدى القريب والبعيد ، وهو الامر الذي وضح النائب افتقاد الوزارة له ، اذ لم تتوفر دراسة عن متطلبات المناطق المحرومة وحاجاتها للمؤسسات الصحية وتجهيزاتها الكافية لضمان توفير العناية الصحية اللازمة للمواطن اللبناني ، مشيرا الى ان الطريق الامثل لضمان حسن سير العمل في الوزارة المذكورة هو اصلاح المستشفيات الموجودة وتوسيعها وتجهيزها وضبط ادارتها ، حتى وان حصر العمل في مستشفى واحد في العاصمة يحشد فيه الاطباء النابغة المشتتين في العالم ، الأمر الذي من شأنه ان يضمن رفع مستوى الطبابة فيها ، وعندها يصبح بالإمكان منافسة اكبر مستشفيات العالم حسبما بين النائب ، حتى وان سلمت ادارة مثل هكذا مشفى الى هيئة علمية كالجامعة مثلا [٣] ومحاولة منهم للنهوض بالواقع الصحي للبلاد وتقديم أفضل الخدمات الصحية ، سعى نواب المجلس النيابي اللبناني لتطوير العمل في المؤسسات الصحية ومحاولة رفع مستوى الخدمات المقدمة فيها ، من هذا المنطلق وضح النائب **عبد اللطيف بيضون في** الجلسة انفة الذكر، ان المستشفيات الخاصة والحكومية اصبحت عبارة عن أماكن للمتاجرة بالأسعار بالشكل الذي لا يمكن ان يتقبله الضمير ، داعياً الى تطويرها وجعلها تتناسب مع المصلحة العامة ، بحيث يكون تطبيب المرضى فيها بأسعار مقبولة ومعقولة تتناسب مع وضع المواطن المادي والاجتماعي [١٩٦] . تساءل النائب **عبد المجيد الرافعي** في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٣ اذار ١٩٧٤ عن سبب عدم صرف الاعتماد المالي الكامل لمستشفى طرابلس الحكومي ، موضحاً الى ان ما صرف هو تسعمائة الف ليرة من أصل مجموع الاعتماد البالغ مليونين وستمائة الف ل.ل ضمن موازنة عام ١٩٧٣ ، والذي اكد النائب بانه الامر الذي تسبب بتردي حالة المستشفى ، وان تسوء حالة الخدمات فيه الى ان تكون اكثر من مزرية وتقصيره عن اداء دوره ، مطالبا بزيادة فاعليته من خلال تطوير اجهزته ومعداته الطبية عن طريق تزويده بالاعتماد المخصص له ، لاسيما وان الحاجة له ضرورية في مدينة كطرابلس غالبية سكانه من الكادحين وذوي الدخل المحدود حسب تعبير النائب [٥] .

---

(١) الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٣ .

(٢) الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٧٣ .

(٣) الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٣ .

(٤) الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٣.

(٥) الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٤ .

وفي سياق ما تقدم وضح النائب **فريد سرحال** في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٧٤ ، انه على الرغم من الزيادة التي طرأت على موازنة وزارة الصحة في السنة نفسها، الا انه لم يلاحظ أي تحسن عملي في اوضاع المستشفيات اذ لم يزد عدد الاسرة ، ولم يتحسن مستوى التجهيز فيها ، وبقت المستشفيات عاجزة عن تأمين حاجة البلاد ، وبقى الكثير من المرضى دون عناية على ابوابها ، وهو الامر الذي بين النائب انه قد اقر الحاجة الى المستشفيات الخاصة ، سواء كان ذلك للاستشفاء العادي ام من اجل الحالات الطارئة ، كما وبين ان مستوى التطبيب والاستشفاء في مستشفيات الجنوب سيء جدا ، وذلك على الرغم من المبالغ الطائلة حسب قول النائب التي انفقتها الوزارة عليها ، وتناول النائب موضوع الحوادث الطارئة ، مبيناً انه بالرغم من ان الوزارة قد حصرت تلك الحوادث بمستشفى الكرنتينا ببيروت ، وجهزته بالأطباء والممرضات ، لكنه سرعان ما توقف بسبب التصليحات بغرفة العمليات التي استغرقت اكثر من اربعة اشهر ، طالباً وضع خطة شاملة تدرس فيها حاجات كافة المستشفيات ، الى جانب العمل على تعزيز المستشفيات بالعناصر المتخصصة والفنية ، مشددا على ضرورة الاقلاع عن سياسة الارتجال وان تتبع بدلاً عنها سياسة صحية واقعية متأنية وروية وتقنية وفنية ، وكان من جملة مطالبه التأكيد على انشاء مركز طبي في بيروت للأمراض والعمليات المستعصية من جراحة القلب والدماغ ، ونقل الاعضاء ، بالشكل الذي يسمح بتأمين العلاج للمرضى من الفقراء وذوي الدخل المحدود [١]وكانت كلمة وزير الصحة [٢] رداً على كلمة النائب فريد سرحال ، مشيراً الى ان السياسة التي كانت تتبعها الوزارة السابقة كان ينقصها الكثير من التخطيط والتصميم لوضع سياسة صحية سليمة ، مؤكداً ان الحكومة الحالية ليست مسؤولة عن الماضي ، مقراً في الوقت ذاته ان الخدمات المقدمة في المستشفيات ليست على المستوى المطلوب وهو امر وفقما بينه الوزير يحتاج الى وقت لمعالجته ، وفيما يخص السياسة الصحية في لبنان بصورة عامة اكد الوزير بان العمل مستمر على قدم وساق لكي يؤمن للبلاد مستشفيات على المستوى المطلوب ، يؤمن كافة الفروع الطبية [٣]واهتماماً منه بتوفير أفضل سبل الحياة لكل من قوى الأمن والجيش ، نظير الخدمات الكبيرة التي يؤدوها للحفاظ على الوطن

ووحدته ، طالب النائب **طلال المرعبي** في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٩ نيسان ١٩٧٤ بشمول فئة المتقاعدين من قوى الأمن والجيش بالضمان الصحي، لما تقدمه الفئة تلك من خدمات للبلاد ، لذا على الدولة ان تهتم أفضل اهتمام بإفرادها بعد ان يحالوا على التقاعد حسب ما جاء في قول النائب المذكور [٤] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٧٤.

(٢) عثمان الدنا وزيرا للصحة العامة في حكومة تقي الدين الصلح ٨ تموز ١٩٧٣ – ٣١ تشرين الاول ١٩٧٤. جان ملحه ، المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٧٤.

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٧٤.

إن إشكالات الواقع الصحي اللبناني تكاد ان تكون **مزمنة** و **متشعبة** في قضاياها لسببين أساسيين ، الأول يكمن في طبيعة النظام الاقتصادي – الاجتماعي العام للدولة اللبنانية والمرتكز على أساس النظام الليبرالي الذي يكل الكثير من مهام الدولة ومنها الصحة الى "**القطاع الخاص**" ،اما الثاني فيتركز في قلة "**التخصيصات المالية للقطاع هذا**"، وكما مبين في الجدول رقم (١) ، وللسبب نفسه أشار النائب **منير ابو فاضل** في جلسة ١٧ تموز ١٩٧٥ الى إشكاليات تعديل التخصيصات المالية الخاصة بـ "**بنك الدم**" في لبنان، وتخصيصات مشفى قبر شمول ، فضلا عن تلك الخاصة بـ "**نقابة الصيادلة**" وسواها من القضايا [١] .جدول رقم (١) التخصيصات المالية لوزارة الصحة ونسبتها المئوية من الموازنة العامة ١٩٥٢–١٩٧٦ [٢]

السنة	رقم موازنتها ل.ل	النسبة المئوية من الموازنة	السنة	رقم موازنتها ل.ل	النسبة المئوية من الموازنة
١٩٥٢	٤.٨٦٧.٣٨٠	% ٥.١٦	١٩٦٦	٢٤.١٧٥.٧٠٠	% ٤.٧٩
١٩٥٣	موازنة اشتراعية		١٩٦٧	٢٤.٠٥٥.٠٠٠	% ٣.٣٠
١٩٥٤			١٩٦٨	٢٣.٥٠٢.١٠٠	% ٣.٦٢
١٩٥٥	٦.٧٢٥.٧٩٥	% ٤.٨٩	١٩٦٩	٢٢.٠١٣.١٠٠	% ٣.٣٣
١٩٥٦	٦.٦٣٩.٤٣٥	% ٤.٣٨	١٩٧٠	٢٢.٦١١.٨٠٠	% ٣.٠٦
١٩٥٧	موازنة اشتراعية		١٩٧١	٣٠.٨١٠.٠٠٠	% ٣.٩٨
١٩٥٨	موازنة اشتراعية		١٩٧٢	٣٤.٢٢١.٣٠٠	% ٣.٤٩
١٩٥٩	موازنة اشتراعية		١٩٧٣	٤٤.٥٠٣.٣٠٠	% ٤.١١
١٩٦٠	١٠.٥١٧.٩٢٣	% ٤.٧٣	١٩٧٤	٤١.٤٥٣.٥٠٠	% ٣.٣٨
١٩٦١	١١.٥٨٥.٧٠٠	% ٤.٢٣	١٩٧٥	٤٧.٩٩٠.٨٠٠	% ٢.٩٣
١٩٦٢	١٣.٦٧٣.٩٠٥	% ٣.٦٤			
١٩٦٣	١٣.٨٣٣.٠٠٠	% ٣.٢٥			
١٩٦٤	موازنة اشتراعية				
١٩٦٥	١٦.٤٦٣.٧٠٠	% ٣.١٩			

يبدو واضحاً من الجدول أعلاه ان تخصيصات وزارة الصحة في أفضلها لم تتجاوز نسبة ٥.١٦ % في العام ١٩٥٢ ومن عموم الموازنات العامة للمدة (١٩٥٢–١٩٧٥) ، وهي نسبة لم تتكرر في الموازنات اللاحقة التي تراوحت مابين ٤.٨٩٪ و ٢.٩٣ % في حالة تذبذب هبوطاً وارتفاعاً ، مما يعكس "**الفاعلية المحدودة**" للدولة اللبنانية في القطاع الصحي ، الامر الذي لم يقف عند الحد هذا بل شمل قطاعاً آخر لم يقل حيوية عن القطاع المذكور ، الا وهو قطاع الرعاية الاجتماعية المحور الثاني .

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٧١ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع–الثالث عشر .

المبحث الثاني ـ قضايا الرعايا الاجتماعية :ـ

كانت برامج الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية التي بدا العمل بها بعد الحرب العالمية الثانية ، وانتشرت في معظم الدول وكلاً وفقا لحاجتها وأنظمتها وإمكاناتها المالية والاقتصادية [١] ، أساس لتحفيز المعنيين في المجتمع اللبناني على ضرورة اتباع الاثر .بيد ان **التشريعات** و **القوانين** اللازمة لمقتضيات **الرعاية الاجتماعية** في لبنان ، تأخرت تقريبا عقد ونصف العقد عن تلك "**الدعوى**" و "**المطالبات**" ، فضلا عن تأسيس تشريعاتها تلك استغرقت مدة ست سنوات تقريبا مابين ١٩٦٥–١٩٧١ ، فقد كان من بين أول مراسيم "**نظام الضمان الاجتماعي**" في لبنان ، قد صدر بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٥ ، حاملا الرقم ١٥١٩ ، حدد بموجبه تاريخ تطبيق "**نظام نهاية الخدمة**" ابتداءا من أول أيار ١٩٦٥ ، ومن ثم المرسوم رقم ٢٩٥٧ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٥ ، الخاص بنظام "**التعويضات العائلية**"، وفيما خص المرض والأمومة فحدد بموجب المرسوم رقم ١٤٠٣٥ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧٠ على ان يبدأ بتاريخ ١ شباط ١٩٧١ العمل بموجبه [٢] .اشتمل نظام الضمان الاجتماعي لعام ١٩٦٥ على "**تامين طبي جزئي**" وتعويضات عائلية وخطة للتقاعد يتم عن طريقها تسديد أقساط شهرية يدفعها كل من رب العمل والعامل المؤمن عليه ، ومع مجيء عام ١٩٧٤ شمل النظام العاملين في "**القطاع الزراعي**" ، وكل من يتقاضى أجرا شهريا بانتظام [٣] ، اذ صدر القانون رقم ٨ / ٧٤ بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٧٤ ، والذي بموجبه تم تعديل "**المادة العاشرة**" من قانون الضمان الاجتماعي ، واخضع اللبنانيين العاملين بحقل الزراعة لبعض او جميع فروع الضمان الاجتماعي ، ليصدر بعده المرسوم رقم ٧٧٥٧ بتاريخ ٧ أيار ١٩٧٤ ليشمل الأجراء اللبنانيين "**الدائمين**" منهم فقط ومن الذين عملوا في المؤسسات الزراعية [٤] وعلى مايبدو ان "**التلكؤ**" و "**ضعف فاعلية**" نظام الضمان الاجتماعي في لبنان مرده الى أمرين ، الأول يكمن في "**تقاعس**" بعض الشركات الخاصة في "**دفع الأقساط**" المتوجبة عليها [٥] ، والثاني في "**ضعف**" التخصيصات المالية "**لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية**" في موازنات الأعوام (١٩٥٢–١٩٧٦) ، وكما مبين في الجدول رقم (٢) .

(١) هيام ملاط ، النشأة السياسية والإدارية للضمان الاجتماعي في لبنان (١٩٤٠–١٩٧٠) ، "الحياة النيابية" ،مج ٣٥ ، حزيران ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦١ ؛ عامر عبد الملك ، ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية في ضوء المعطيات الدولية والتطبيقات العملية ، "الحياة النيابية" ، مج ١٣، كانون الأول ، ١٩٩٤ ، ص ٥٧ .

(٣) توفيق كسبار ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٤) عامر عبد الملك ، من اجل ضمان اجتماعي للعاملين في القطاع الزراعي : الأسباب – البدائل_المقترحات ، "الحياة النيابية" ، مج ١٨ ، آذار ، ١٩٩٦ ، ص ٤٣ .

(٥) توفيق كسبار ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

الجدول رقم (٢) التخصيصات المالية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ونسبتها المئوية من الموازنة العامة ١٩٥٢–١٩٧٦ [١]

السنة	رقم موازنتها ل.ل	النسبة المئوية من الموازنة	السنة	رقم موازنتها ل.ل	النسبة المئوية من الموازنة
١٩٥٢	٦٨٤.٣٠٠	% ٠.٧٢	١٩٦٦	١٨.١٣٥.٥٠٠	% ٣.٥٩
١٩٥٣	موازنة اشتراعية		١٩٦٧	١١.٨٦٤.٩٠٠	% ١.٨٧
١٩٥٤			١٩٦٨	١٣.٨٨٧.١٠٠	% ٢.١٤
١٩٥٥			١٩٦٩	١٢.٨٥٤.٨٠٠	% ١.٩٤
١٩٥٦	٢.٥٢٩.٦٥٧	% ١.٦٦	١٩٧٠	١٣.٢٣٦.١٠٠	% ١.٧٩
١٩٥٧	موازنة اشتراعية		١٩٧١	٢١.٥٥٦.٩٠٠	% ٢.٧٨

١٩٥٨	موازنة اشتراعية		١٩٧٢	١٩.٥٠٢.٨٠٠	% ١.٩٨
١٩٥٩	موازنة اشتراعية		١٩٧٣	٢١.٤٥٣.٥٠٠	% ١.٩٨
١٩٦٠	٣.٥٤٩.٥٥٠	% ١.٥٩	١٩٧٤	٢٠.١٦٦.٤٠٠	% ١.٦٤
١٩٦١	١.١٩٨.٣٠٠	% ٠.٤٣	١٩٧٥	٣٧.٨٢٣.٨٠٠	% ٢.٣١
١٩٦٢	٧.٢٨٦.٠٠٠	% ١.٩٤	١٩٧٦	موازنة اشتراعية	
١٩٦٣	٨.٣٠٩.٩٠٠	% ١.٩٥			
١٩٦٤	موازنة اشتراعية				
١٩٦٥	١٩.٧٥٦.٧٠٠	% ٣.٨٣			

حازت ظاهرة "**البطالة**" وما تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية عميقة داخل المجتمع اللبناني على أولويات اهتمام العديد من نواب المجلس النيابي ، فعند مناقشة موازنة "**وزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٥٢**" بجلسة ٢٢ كانون الثاني العام ذاته تساءل النائب **بيار اده** عن آليات الحكومة وإجراءاتها لمعالجة **الأزمة الاجتماعية المتفاقمة يوما بعد يوم** جراء "**البطالة**" معرباً عن عمق قلقه [٢] ، خاصة وان البلاد تفتقد الى "**وجود صندوق لتعويض العاطلين عن العمل**" ، الى جانب غياب "**الضمان الاجتماعي**" ، وتضامن معه النائب **جورج زوين** منتقداً "**موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية**" لخلوها من أي "**تخصيصات مالية**" وعلى حد تعبيره لـ "**مساعدة العاطلين عن العمل**" او "**التعويض**" لأولئك ممن تعرضوا لإصابات أثناء العمل فأقعدتهم عنه ، وعزز الطرح هذا النائب "**بهيج تقي الدين** مطالبا "**وزارة العمل والشؤون الاجتماعية**" ان تضع "**نظاما للضمان الاجتماعي**" لمعالجة "**أزمة البطالة**" في لبنان [٣] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع – الثالث عشر .

(٢) تدهورت الأوضاع في لبنان بحلول عام ١٩٥٢ ، بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،على اثر الخلاف بين الرئيس بشارة الخوري والمعارضة البرلمانية بزعامة كميل شمعون وكمال جنبلاط،الأمر الذي أدى الى انطلاق موجة من الإضرابات في البلاد ، في أوساط الطلبة والمحامين وموظفي سكك الحديد ، والإضراب الذي قام احتجاجا على شركة الكهرباء ، الأمر الذي وصل الى أروقة المجلس النيابي الذي قام بحل نفسه من اجل الضغط على بشارة الخوري لتقديم استقالته واستقالة حكومة عبد الله اليافي المشكلة عام ١٩٥١ . سعد نصيف جاسم الجميلي ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥ ،أطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية : المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،٢٠٠٤) ، ص

٤٥ ؛ عداي مجيد حوران الجنابي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، ص ١٧٠-١٧١ .

أوضح وزير الشؤون الاجتماعية [١] ، ان الوزارة وضعت الخطط المناسبة لحل المشكلات تلك ، فبخصوص "البطالة" بين انها "لم تأل جهدا في المحافظة على العامل اللبناني" وأرباب العمل اذ وضعت بهذا الشأن "مشروع سيحال للمجلس قريبا" ، مؤكدا ان من مسؤوليات وزارته "إيجاد المشاريع لليد العاملة" ، حملة الشهادات منهم خاصة ، لان البطالة الموجودة اليوم "هي بطالة المتعلم" أكثر من بطالة "العامل اليدوي" ، مشيرا الى ان موضوع "الضمان الاجتماعي" قد تم درسه وتكاليفه "لاتقل عن خمس وعشرون مليون ليرة سنوياً ، لذا فكرت الوزارة بالبدء "بالضمان الصحي" على ان يشترك فيه العامل ورب العمل وخزينة الدولة بالشكل الذي يساعد على إنجاح المشروع [٢]لم تنه إيضاحات وزير الشؤون الاجتماعية مداخلات النواب إزاء مشكلة "البطالة" ، فقد أكد النائب سهيل شهاب إنها "منتشرة في طول البلاد وعرضها" مشدداً على ضرورة "تداركها بالمناهج الصحيحة" ، مشيراً الى ان جزءاً من الحل يقع على عاتق "وزارة التربية" عبر وضعها "مناهج دراسية" تؤكد على "التعليم المهني" أي مع ما يتوافق وسوق العمل أولا وإيجاد كوادر فنية تأخذ سبيلها المباشر للعمل في القطاع الخاص ثانيا ، ولفت الانتباه النائب عبد الله الحاج الى معالجة الظاهرة هذه وسواها فضلاً عن تحقيق الضمان الاجتماعي ، لابد من إتباع أسس علمية وواقعية يقف في مقدمتها "الإحصاءات" مؤكدا ان "الإحصاء" هو "بداية كل عمل علمي" ولا يمكن "عمل أي شيء الا على أساس معرفة العدد" ، موضحاً ان وزارة الشؤون الاجتماعية تفتقد لجهاز إحصائي [٣] . وشدد النائب كمال جنبلاط على أهمية "مشروع الضمان الصحي" ، مطالبا في الوقت نفسه ان يكون "مشروعا شاملا لجميع

اللبنانيين" وان "لا يفرق بين عامل وغير عامل" ، محذراً من تباطؤ الحكومة بتشريع قوانين "ضمان العاطلين عن العمل" "قبل ان تسوء الحالة في البلاد أكثر" ، مبيناً ان العامل له الحق في العمل ، وفي "النظام اللبناني الرأسمالي" ، وجب على الدولة ان تؤمن لكل فرد "العمل" او "التعويض" جراء البطالة ، وطالب بمنع "المصنوعات الأجنبية" او "تحديد أسعارها" ، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة "لمنع استيراد المواد الزراعية" من الخارج او على الأقل منع استيراد "زيت الزيتون والصابون" اللذان يضاربان المنتجات اللبنانية ملفتا الانتباه الى ظاهرة "المتسولين" طالبا الحكومة إنشاء "دار للمتسولين لتأويهم جميعا " حتى لا يكونوا عالة على المجتمع ، مطالباً وزير الشؤون الاجتماعية إنشاء مكتب خاص "لإحصاء العاطلين عن العمل" ، وفي ختام مداخلته وجه تساؤله الى الحكومة مستفسرا عن مدى جدية مسعاها في "وضع منهاج اقتصادي صحيح" يرتكز على مبدأ "تعويض" العاطلين عن العمل و "حماية" المنتجات الصناعية المحلية من منافسة الصناعات الأجنبية ، عادا ذلك أمرا ضروريا لحل المشكلة [٤]

---

(١) بهيج تقي الدين وزيرا للشؤون الاجتماعية في حكومة عبد الله اليافي ٧ حزيران ١٩٥١– ١١شباط ١٩٥٢ . جان ملحه ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢.

بقي موضوع "**الضمان الاجتماعي**" هاجساً ملحاً في مداخلات ومطالب النواب مع كل مناقشة لموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ، ففي جلسة ٢٩ نيسان ١٩٥٤ الخاصة بمناقشة موازنتها ، وجه النائب **إميل البستاني** الى الحكومة [١] جملة من التساؤلات حول تقديم المشروع الخاص بـ "**الضمان الاجتماعي**" ، وتحديد توقيتات تنفيذه أمراً استجاب معه وزير الشؤون الاجتماعية [٢] ، موضحاً أهميته ومبرراته ، مشيراً الى ان وزارته "**شكلت لجنة لدراسة السبل الكفيلة لتأمين المال اللازم**" لتحقيق المشروع وتنفيذه على ارض الواقع [٣] .وفي محاولة لتطبيق العدالة الاجتماعية وتطبيق الضمان الاجتماعي لتحقيق رفاه المواطنين ، اوضح النائب **جورج عقل** بجلسة ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٥ ان اهم الحكومات في العصر الحديث تتجه نحو معالجة مشاكل المجتمع ومحاولة ايجاد الحلول العادلة لها ، مؤكداً ان الضمان القومي موجود في بريطانيا حيث تتعهد الدولة تأمين حاجات المواطن سواء أكان عاملاً ام عاطلاً عن العمل ، حيث تؤمن الدولة له الاسعاف الطبي والاجر العادل وسائر الخدمات الاجتماعية بما فيها ضمان الشيخوخة والعجز ، وفي لبنان وضع قانون العمل عام ١٩٤٦ وكان اول تشريع عمالي حرر اليد العاملة من طغيان رب العمل ومن تحكمه وخلف توازنا بين الحق والواجب وجعل حداً ادنى للأجور ووفر للعامل بعض الضمانات اثناء العمل وبعد انتهائه كافلاً للعامل تعويض الصرف من الخدمة ، وتحدد شريعة الضمان الاجتماعي طريقة درس الرواتب والاجور ومقدار الاشتراك الشهري الذي يدفعه العامل فيحسمه رب العمل شهريا من اصل الراتب على سبيل المثال كالاتي : ٥ % من الرواتب التي هي دون المائة ليرة و ١٠ % للرواتب التي لا تزيد عن ٢٠٠ ل.ل ، ١٥ % للرواتب التي تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ليرة هذا لجهة اشتراك العامل ، اما لجهة رب العمل فتفرض عليه جعالة شهرية يسددها من الخصومات التي اجريت على اجر العامل ، وفي موازنة كل سنة ترصد الدولة من عائدات السبق واليانصيب الوطني باسم صناديق تقاعد ارباب المهن الحرة وارباب الحرف وصندوق الضمان الاجتماعي المبالغ الاتية : نصف مليون ليرة للمهن الحرة (محامون ، اطباء ، صحفيون ، مهندسون ، معلمون) ، نصف مليون ليرة لإرباب الحرف ، نصف مليون ليرة للعمال والمستخدمين ، وهكذا لا تتجاوز مساهمة الدولة بتحقيق الضمان الاجتماعي المليوني ليرة [٤] .

---

(١) حكومة عبد الله اليافي ١ اذار ١٩٥٤–١٦ ايلول ١٩٥٤ . جان ملحه ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٢) رشيد كرامي وزيرا للشؤون الاجتماعية في حكومة عبد الله اليافي في اذار ١٩٥٤ . جان ملحه ، المصدرالسابق ، ص ١٣٢ .

(٣) عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، مج ٩ ، ص ٥٢٧٧–٥٢٧٨ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٥ ، ص ٢٤ – ٢٥ .

أشار النائب سابق الذكر ان الأمم الراقية قد وضعت قبل لبنان الخطط وتشريعات الضمان الاجتماعي وحققتها عملياً ، فحلت المعضلة عن طريق التشريع العادل بواسطة التنظيم الذي يتوخى في نصوصه العدالة الاجتماعية المثلى ، اذ تجمع الجعالات الشهرية آخر السنة الملايين وتساهم الدولة ضمن نطاق قدرتها بقسط منها حتى تستطيع مؤسسات الضمان الاجتماعي ان تقوم بوظائفها

على أحسن وجه ، مؤكداً ان الدولة لها دورها الإنساني فالعدل الاجتماعي يوحد بين الصفوف ويزيل الفوارق ويشد الرعية الى الدولة الام برباط العاطفة والمحبة وعرفان الجميل ، الأمر الذي يؤدي بنتيجته الى تعزيز الشعور الوطني ودفع الاذى عن كيانه [١]واستغل النائب **بيار اده** إضرابات عام ١٩٥٦ خاصة منها "**سائقي الترانزيت**" [٢] ، فأثار عدة تساؤلات بجلسة ٢١ شباط ١٩٥٦ الخاصة بمناقشة موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية للعام ذاته ، حول "**أسباب الإضراب**" و "**قانون العمل**" ، حاضاً الوزارة باتخاذ السبل الكفيلة "**لحل الموضوع**" فجاءت ردود الوزير المعني متجاوبة مع مضامين مداخلة النائب انف الذكر ، مؤكدا ان وزارته "**تجري اتصالاتها**" لحل مشكلة الإضراب ، وإنها شكلت لجنة خاصة "**عاكفة على تعديل قانون العمل**" بما ينسجم والصالح العام [٣]بين النائب **ايليا ابو جودة** بجلسة ٢١ كانون الثاني ١٩٦٠ ان موازنة الدولة الراقية في القرن العشرين اصبحت متدخلة في العدالة الاجتماعية بالشكل الذي يؤمن للشعب العمل الدائم والتعليم والتطبيب المجاني والنظافة والشيخوخة المضمونة والراحة ، وبمعنى اخر تجعل الموطن في مأمن من شر الجبابرة الخمسة : الفقر ، المرض ، الجهل ، انعدام النظافة ، البطالة ، في حين ان ما ينفق على العدالة الاجتماعية في لبنان لا يشكل نسبة تحسب من مجموعها [٤] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٥ ، ص ٢٥ .

(٢) حدث إضـراب سائـقي الترانزيت في لبنـان عام ١٩٥٦ ، بسبب قيام الحكومة السورية بمنع سائقي الترانزيت اللبـنانيين من نقل الترانزيت عبر أراضـيها . م.م.ن.ل : الدور التـشريعي الثـامن ، العقدالاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ ، ٢٨٠ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي التاسع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ ، ص ٩٥ .

وسلط الأضواء العديد من النواب على "آليات الإنفاق" في "مصلحة الإنعاش الاجتماعي" ، إحدى مؤسسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، معنية بـ "الفقراء والمعوزين" ، ففي جلسة ١٨ كانون الثاني ١٩٦٦ شكك النائب جوزف مغبغب بموضوعية الإنفاق ، فقد بين ان التخصيصات المالية للمؤسسة هذه قد بلغت حوالي الأربعة عشر مليون ليرة ضمن موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ١٩٦٦ ، بيد ان جلها ينفق على "طلاب من أبناء موظفين وعائلات ميسورة" ، مشددا على المؤسسة المذكورة ، مطالبا الحكومة ان تتخذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الهدف المنشود من تأسيسها أي العناية بالفقراء والأيتام الى جانب مراقبة جادة لآليات الإنفاق بما يتناسب والأهداف المرجوة [١] وأوضح النائب جان عزيز ما لهذه المؤسسة من أهمية في إيواء وتعليم الفقراء والمعوزين ، رافضاً أي دعوى لتقليص "صلاحياتها" او "نفقاتها" خاصة وإنها معنية بـ "تعليم" أولئك المعوزين ، وشدد النائب ريمون اده على "آليات الإيواء" فيها وان تكون محصورة بـ "الأيتام" [٢] . وكانت مسألة "السكن" واحدة من بين القضايا الأساسية التي تصدى لها العديد من النواب في مداخلاتهم ومطالبهم للحكومة ببناء "المساكن الشعبية" لمحدودي الدخل ، فقد أثار النائب سامي الصلح الموضوع بجلسة ١٨ كانون الثاني ١٩٦٦ ، موجهاً تساؤلاته للحكومة حول آلية عملها وتوقيتات الشروع فيه ، مطالبا إياها باتخاذ كل ما من شأنه "تسريع" تنفيذ مشروع "المساكن الشعبية" وجاءت مداخلة النائب ادوار حنين مؤكدة على الشروع في التنفيذ من قبل الحكومة ، مطالبا زيادة اعتمادات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وما يتناسب في القيام بمهامها وفق أسس صحيحة [٣]وجاءت مداخلة النائب سامي البستاني في الجلسة انفه الذكر ، منصبة على الإجراءات "التعسفية" من قبل بعض أرباب العمل ، ممن ألزموا وفق قانون "الضمان الاجتماعي" بدفع ضريبة عمل عن "عمالهم الدائمين" ، وحتى يتخلصوا من الالتزام هذا ، قاموا بـ "تسريحهم"، وتشغيل عمال باجر يومي او أسبوعي بصورة مؤقتة ، حاضا وزير العمل والشؤون الاجتماعية الاهتمام بالموضوع ، وان "يعزز عمل النقابات العمالية" من خلال قوانين من شانها ان "تحدد العلاقة بين العامل ورب العمل" وفق أسس عادلة ، تضع حدا للإجراءات التعسفية إزاء العمال[٤] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ .

ومن اجل الوصول الى موازنة فعالة تنهض بمتطلبات العدل الاجتماعي وتراعي المساواة بين ابناء البلد الواحد ، بين النائب ادوار حنين بجلسة ١٩ كانون الثاني ١٩٦٧ ان متطلبات الشعب في المرحلة الراهنة لم تعد متطلبات بسيطة ، بل اصبحت معقدة ومركبة ولم تعد متطلبات تستطيع

الدولة تجاهلها ، بل لابد من تنفيذها لان المتطلبات المذكورة اوحت حسبما اشار النائب بنظرية اصبحت سائدة لدى الشعب اللبناني كما هي سائدة في الشعوب التقدمية وهي نظرية العدالة الاجتماعية ولتحقيقها لابد من الرد على مطالب الناس في تأمين العدالة ، الطبابة ، الدواء، المدرسة ، السكن ، الى جانب العمل على تأمين الحياة الرخيصة والمستوى اللائق بالحياة، ولتحقيق ذلك لابد من ان تكون موازنات الجمهورية اللبنانية موازنات سليمة البنية قادرة على تقديم الخدمات واشاعة العدالة الاجتماعية ، وهو امر لا تستطيع الموازنات المعمول بها تحقيقها حسبما بين ، مشيراً الى ان موازنة الجمهورية اللبنانية ومنذ عشر سنوات لم تكبر الا في الحجم وهي من حيث الفاعلية لم تتقدم ، ولتحقيق ما سبق يجب ان تكبر الموازنة لجهة فاعليتها حتى تستطيع الدولة ان تقوم بأعبائها وواجباتها بتحقيق مطالب الشعب المشروعة [١]وكانت كلمة رئيس مجلس الوزراء [٢] قد اشتملت على توضيح قضية مساكن عمال وموظفي مصلحة الكهرباء ، مشيراً الى انه من اجل تحقيق الغاية المذكورة قامت حكومة اليافي السابقة لحكومته بتخصيص ٣.٨٥ % من ارباح مصلحة الكهرباء لصندوق الخدمات الاجتماعية الذي ارتبط ببناء مساكن العمال والموظفين ، وبعد اتمام المشروع المذكور بتسعة وثمانين بيتاً وزعت على تسعة وثمانين عاملاً وموظفاً في مصلحة الكهرباء ، الامر الذي دفع اكثرية موظفي مصلحة الكهرباء بالمطالبة ان تدفع النسبة المذكورة الى اجورهم وليس لصندوق الخدمات الاجتماعية موضحاً ان الحكومة قد دخلت بمفاوضات مع اولئك العمال من اجل التوصل الى حل يرضي المصلحة العامة [٣] وتكررت مطالب بعض النواب إزاء حماية "العمال" ، بل وحتى "الموظفين" العاملين في الشركات الأهلية بضرورة "حمايتهم" من أي إجراءات تعسفية إزاءهم من قبل "أرباب العمل" و "أصحاب الشركات" ، فعلى سبيل المثال بجلسة ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٧ حث النائب فريد جبران "وزارة العمل والشؤون الاجتماعية" ان تعمل على ماسماه "توطيد العدالة الاجتماعية" في البلد ، من خلال وضع حد لما يلحق العاملين من تعسف أرباب عملهم خاصة بتسريحهم من العمل لأي سبب كان [٤] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٧ .

(٢) رشيد كرامي رئيسا لمجلس الوزراء ٦ كانون الاول ١٩٦٦-٨ شباط ١٩٦٨ . جان ملحه ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ .

(٤) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٧ .

وفي الاطار نفسه وفي جلسة ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ بين النائب جميل لحود ان موازنة سنة ١٩٦٨ لم يلمس فيها رغبة اكيدة من الحكومة لمعالجة القضايا الشعبية الاجتماعية بشكل جذري سواء ما خص منها ايجارات السكن للفئات ذات الدخل المحدود او بناء المساكن الشعبية للتخفيف عن كاهل الفئات الفقيرة ، او من حيث العناية بالتطبيب وترخيص اسعار الادوية ، او توفير التطبيب المجاني والتعليم المجاني ، مؤكداً ان كل سنة يزيد عدد الطلبة الذين لا يجدون مكانا لهم في المدارس الرسمية والذين لا تمكنهم امكاناتهم المادية من الدخول الى المدارس الاهلية والذين يزيد عددهم من الستين او السبعين الف تلميذ سنوياً يتركون في الشوارع عرضة للتخلف والحرمان ويخرج منهم لصوص ومجرمين ، كما لم يتم الاهتمام بما يشجع السكان من البقاء في الارياف من الحرف اليدوية التي فيما اذا وجدت تعمل على بقاء سكان الارياف في مساكنهم وقراهم ولا يأتون الى المدينة والمدن الساحلية حيث لا يتوفر لهم السكن اللائق لا اجتماعياً ولا طبياً [١] أثار النائب لويس ابو شرف بجلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٩ قضية اجازات العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية ، مبيناً ان حوالي ٥٠ % من الاجازات تلك غير قانونية ، وتم رفضها من قبل الادارة المسؤولة عنها ، وبالرغم من ذلك فقد تم الافراج عنها بموجب امر خطي من قبل احد مسؤولي الوزارة ، كما واشار النائب المذكور الى قضية هامة ، وهي قضية تشغيل غير اللبنانيين في الوظائف العامة في البلاد ، مشيراً الى ان معظم وظائف القطاعين العام والخاص يتولاها غير اللبنانيين ، الامر الذي يزيد من حدة مشكلة البطالة في البـــلاد ، موضـــحاً "ان قضية البطالة قضية اجتماعية عالمية[٢]

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٩.

أولى النائب **جوزف مغبغب** بجلسة ١١ كانون الثاني ١٩٧٢ قضية العدالة الاجتماعية اهتماماً في نقاشاته ، موضحاً ان موازنة الإنعاش الاجتماعي ضئيلة وغير كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ضارباً مثل بذلك بقضية إيواء الطلاب ، مبيناً ان حوالي سبعة الاف الى ثمانية الاف حالة إيواء لطلاب ميسورين ، ووجود العديد من الحالات الاجتماعية التي لا تستطيع الدولة القيام بها ، معللاً سبب ذلك بتولي مصلحة الإنعاش مهام ليست من اختصاصها كحفر وصب الاقنية التي هي من عمل وزارة الموارد المائية ، وشق الطرقات التي هي من صميم عمل وزارة الأشغال العامة

والنقل ، وفي الجلسة نفسها أشار النائب **ادمون رزق** الى تزايد أعداد العاطلين عن العمل الذين يشكون من انعدام فرص العمل ، طالباً إيجاد موازنة تراعي أحوالهم وتعمل على توفير فرص العمل لهم [١] .تناول النائب **امين الحافظ** بالبحث والمناقشة قضايا مهمة خصت موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وذلك في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٣ ، وكانت في طليعة تلك القضايا قضية غلاء اسعار المعيشة ، معزياً السبب وراء ذلك الى نظام الحكومة ، الذي لا يتطلب من رجال الاعمال والمنتجين والتجار والصناعيين تسعير الاكلاف ، مبيناً بان هناك الكثير من المصانع الكبيرة التي ليس عندها حسابات للكلفة ،وتعتمد في ادارة اعمالها على اسلوب "**مسك الدفتر التقليدي القديم**" حسب تعبيره ، مشيراً الى ان حل تلك المشكلة يتطلب علاج ثنائي يكمن الاول في ان تعمل الوزارات المعنية "**الصناعة او التجارة**" على الطلب من رجال الاعمال تقديم حساب للأكلاف تبنى الاسعار على اساسه ، اما الثاني فهو العمل على قيام دراسة موضوعية لموازنة العائلة في بنودها المختلفة من "**ايجار المسكن** ، **النفقات الغذائية** ، **التعليم** ، **التطبيب وغيرها**، والعمل على تحليل البنود تلك بحثًا عن الحلول ، من اجل الوصول الى نتيجة لمحاربة غلاء الأسعار [٢].

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٧٢ ، ص ٢٤ ، ٤٧ .

(٢) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٣ ، ص

بين النائب **عثمان الدنا** ان لمعالجة مشكلة البطالة لابد من احداث ثورة في قطاع التربية والتعليم ، وذلك يكون عن طريق فتح مجال العلم امام كافة اللبنانيين وفي الحقول كافة ، ابتداءاً من السن التي تسمح بمعرفة ميول الطالب ، الامر الذي بامكانه ان يساهم في القضاء على مشكلة البطالة المزمنة وهجرة المثقفين التي يعاني منها البلد ، وهذا لايكون الا بتعزيز موازنة مديرية الشباب والرياضة وموازنة الجامعة اللبنانية وبالتالي موازنة وزارة التربية الوطنية ، كما اثار النائب المذكور مشكلة غلاء المعيشة والتي يشكو منها اللبنانيون والاجانب في لبنان ، معزياً اسباب تلك المشكلة الى الاحتكارات القائمة في القطاع الاقتصادي ، مبيناً بان حلها يكمن في ضرب تلك الاحتكارات والقائمين عليها ، الى جانب التدابير الادارية التي يجب ان تتخذها مصلحة حماية المستهلك بالخصوص هذا من مراقبة تطور الاسعار العالمية الى وضع التسعيرات للسلع ومراقبة التنفيذ بالتنسيق بين مديرية الجمارك ومصلحتي الصناعة والتجارة[١].وكانت مواضيع التعليم والطبابة والسكن على جانب من الأهمية بالنسبة لنواب المجلس النيابي اللبناني ، بالدرجة التي دفعت أكثر النواب لإثارتها وتناولها بالبحث والدراسة ، فقد بين النائب **عبد المجيد الرافعي** في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٦ شباط ١٩٧٣ ان قيام الدولة بواجباتها عن طريق تأمين التعليم المجاني ، الطب المجاني ، السكن المجاني لأبناء الطبقة الوسطى والفقيرة ، ستكون عند قيامها بذلك قد نجحت في التخفيف من حدة التفاوت الطبقي والاقتصادي بين المواطنين ، وفي انتهاج سياسة اقتصادية حكيمة تترك أثراً في مقاومة الاتجاهات التضخمية والغلاء المستشري في البلد ، موضحًا ان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطن يساعد في تخفيف الضغوط المتزايدة على كاهله [٢] .

---

(١) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول لسنة١٩٧٣ ، ص ٢٠ .

(٢) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٣ ، ص ٩٢ .

دعا النائب **رينه معوض** عند مناقشة موازنة عام ١٩٧٥ في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٧ تموز العام نفسه ، الحكومة [١] والمجلس النيابي الى توجيه الرعاية والاهتمام للمشاريع الاجتماعية ، والعمل على تزويد المناطق المحرومة والفئات المحرومة في المجتمع اللبناني بالمشاريع الاجتماعية والسعي لتعميم فائدتها على محتاجيها ، مشيراً الى ان تحقيق استقرار لبنان يتحقق مع تنفيذ سياسة اجتماعية عادلة تعمل على رفع المستوى المعاشي للمواطن اللبناني [٢] من خلال ما تقدم يبدو واضحاً ان النواب لم يبذلوا جهداً في تسليط الأضواء على مشكلات الواقع الصحي او تلك الخاصة بالرعاية الاجتماعية بتنوعها الفقر ، اليتم و حماية العمال وتوفير السكن اللائق لمحدودي الدخل ، والنهوض بواقع الأحداث وتأهيلهم ، وسواها من قضايا ومشكلات اجتماعية شكلت بمجموعها هاجس ملح لدى العديد من نواب المجلس من اجل حلها او في الأقل الحد من آثارها ، عن طريق تشريعات الضمان الاجتماعي، وقد أفلحت المطالب المتكررة للنواب من إقرار قانون الضمان الاجتماعي عام ١٩٦٥ ، واتخاذ ما يلزم لدى مؤسسة "**الإنعاش الاجتماعي**" التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهذا كله لم يخلو من العقبات والعراقيل وضعف في التخصيصات المالية وخاصة في جانت الصحة والشؤون الاجتماعية وذلك بما يحقق بمبدأ العدالة الاجتماعية.

---

(١) حكومة رشيد كرامي ١ تموز ١٩٧٥–٩ كانون الاول ١٩٧٦ . جان ملحه ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦ .

(٢) عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، مج ١٥ ، ص ٩١٥٦ .

المصادر

اولاً : الوثائق المنشورة

– محاضر مجلس النواب اللبناني

١– الدور التشريعي السابع العقد الاستثنائي الثاني ٣ كانون الثاني ١٩٥٢ – ٣١ كانون الثاني ١٩٥٢ عدد جلساته ثلاثة عشرة جلسة

٢– الدور التشريعي الثامن العقد الاستثنائي الأول ٢٤ ايلول ١٩٥٣ – ١٣ تشرين الاول ١٩٥٣ عدد جلساته أربعة عشرة جلسة

٣– الدور التشريعي الثامن العقد الاستثنائي الثاني ١١ كانون الثاني ١٩٥٥ – ١٠ شباط ١٩٥٥ عدد جلساته احد عشر جلسة

٤– الدور التشريعي الثامن العقد الاستثنائي الثاني ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦ – ٢٢ شباط ١٩٥٦ عدد جلساته ١٣ جلسة

٥– الدور التشريعي التاسع العقد الاستثنائي الثاني ١٤ كانون الثاني ١٩٥٨ – ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨ عدد جلساته تسعة جلسة

٦– الدور التشريعي التاسع العقد العادي الاول لسنة ١٩٥٨

٧– الدور التشريعي التاسع العقد الاستثنائي الثاني ١٤ كانون الثاني ١٩٦٠–٢٩ كانون الثاني ١٩٦٠ عدد جلساته تسعة جلسات

٨– الدور التشريعي العاشر العقد الاستثنائي الثاني ٣ كانون الثاني ١٩٦١ – ٣١ كانون الثاني ١٩٦١ عدد جلساته اثنى عشرة جلسة

٩– الدور التشريعي العاشر العقد الاستثنائي الثاني ١٨ كانون الثاني ١٩٦٢ – ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٢ عدد جلساته سبع جلسات

١٠– الدور التشريعي العاشر العقد الاستثنائي الاول ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ – ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٣ عدد جلساته احدى عشر جلسة

١١– الدور التشريعي العاشر العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٤

١٢– الدور التشريعي الحادي عشر العقد الاستثنائي الاول ٧ كانون الثاني ١٩٦٥ – ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٥ عدد جلساته اربعة عشر جلسة

١٣– الدور التشريعي الحادي عشر العقد الاستثنائي الاول ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦ – ١٩ كانون الثاني ١٩٦٦ عدد جلساته تسعة جلسات

١٤– الدور التشريعي الحادي عشر العقد الاستثنائي الاول ١٩ كانون الثاني ١٩٦٧ – ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٧ عدد جلساته احدى عشر جلسة

١٥– الدور التشريعي الحادي عشر العقد الاستثنائي الاول ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ – ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٨ عدد جلساته اربع جلسات

١٦– الدور التشريعي الثاني عشر العقد الاستثنائي الثاني ١٨ شباط ١٩٦٩ – ٢٤ شباط ١٩٦٩ عدد جلساته اربع جلسات

١٧– الدور التشريعي الثاني عشر العقد الاستثنائي الاول ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٠ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٠ عدد جلساته خمس جلسات

١٨– الدور التشريعي الثاني عشر العقد العادي الاول ٢٣ اذار ١٩٧١ – ٢٧ نيسان ١٩٧١ عدد جلساته سبع جلسات

١٩– الدور التشريعي الثاني عشر العقد الاستثنائي الاول ١١ كانون الثاني ١٩٧٢ – ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٢ عدد جلساته ثلاث جلسات

٢٠– الدور التشريعي الثالث عشر العقد الاستثنائي الاول ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٣ – ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣ عدد جلساته خمس جلسات

٢١ – الدور التشريعي الثالث عشر العقد الاستثنائي الثاني ٦ شباط ١٩٧٣ – ١٤ شباط ١٩٧٣ عدد جلساته اثنان

٢٢– الدور التشريعي الثالث عشر العقد الاستثنائي الثالث ٢٠ شباط ١٩٧٣ – ٢٧ شباط ١٩٧٣ عدد جلساته ثلاث جلسات

٢٣– الدور التشريعي الثالث عشر العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٤ عدد جلساته خمس جلسات

٢٤– الدور التشريعي الثالث عشر العقد الاستثنائي الثالث ٦ اذار ١٩٧٤ – ٢٨ اذار ١٩٧٤ عدد جلساته خمس جلسات

٢٥– الدور التشريعي الثالث عشر العقد العادي الاول ٢ نيسان ١٩٧٤ – ٢٣ نيسان ١٩٧٤ عدد جلساته اربع جلسات

٢٦– الدور التشريعي الثالث عشر العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ عدد جلساته ثلاث جلسات

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

١. توفيق كسبار ، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨–٢٠٠٢ ، نقله الى العربية : فاتن الحريري والمؤلف ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٥) .

٢. جان ملحه ، حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣–٢٠٠٣ ، (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ، ٢٠٠٣)

٣. عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع المناقشات في الذاكرة ١٩٢٠–٢٠٠١ ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠١) ، مج ١ ، ١٩٢٠–١٩٢٣ .

– _____ ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع المناقشات في الذاكرة ، مج ٩، ١٩٥٣ – ١٩٥٥ .

- _____ ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع المناقشات في الذاكرة ،مج ١٢ ١٩٦٤-١٩٦٦ .
- _____ ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع المناقشات في الذاكرة ،مج ١٥ ١٩٧٤-١٩٩١ .

ثالثاً: مجلة الحياة اللبنانية

- عامر عبد الملك ، ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية في ضوء المعطيات الدولية والتطبيقات العملية ، مج ١٣ ، كانون الاول ، ١٩٩٤ .
٢١- _____ ، من اجل ضمان اجتماعي للعاملين في القطاع الزراعي : السباب – البدائل- المقترحات ، مج ١٨ ، اذار ، ١٩٩٦ .
هيام ملاط ، النشأة السياسية والادارية للضمان الاجتماعي في لبنان (١٩٤٠-١٩٧٠) ، مج ٣٥ ، حزيران ، ٢٠٠٠ .

رابعاً : الرسائل والاطاريح

١. سعد نصيف جاسم الجميلي ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥ ، اطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية : المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٤) .

٢. عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي ، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الانبار :كلية الاداب ، ٢٠١١) .

خامساً : المعاجم والموسوعات

١- خليف مصطفى غرايبة ، التلوث البيئي : مفهومه واشكاله وكيفية التقليل من خطورته، "مجلة الدراسات البيئية" ، (الاردن) ، حزيران ، ٢٠١٠ ، ج٣ .

سادساً: شبكة الانترنت

- www.localiban.org